ثم استثني من وجوب ملازمة البيت قوله **الا لحاجة** اي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وفي عدة وطي شبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج في النهار لشراء طعام وقطن وكتان وبيع غزل ونحوه للحاجة الى ذلك اما من وجبت نفقتها من رجعية او باين حامل او مستبرأة فلا تخرج الا باذن او ضرورة كالزوجة لانهن مكفيات بنفقة ازواجهن وكذا لها الخروج لذلك ليلا ان لم يمكنها نهارا وكذا الى دار جارتها لغزل او حديث ونحوهما للتانس لكن يشترط ان ترجع وتبيت في بيتها **تنبيه** اقتصر المصنف على الحاجة اعلاما بجواز الخروج لضرورة من باب اولى كان خافت على نفسها تلفا او فاحشة او خافت على مالها او ولدها من هدم او غرق فيجوز لها الانتقال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها لغير حاجة وهو كذلك خروجها لزيارة وعيادة واسترباح بالتجارة ونحو ذلك **تتمة** لو اخرت حج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلقها او مات فان خافت الفوات لضيق الوقت جاز لها الخروج مفترقة لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام وان احرمت بعد ان طلقها او مات بحج او عمرة او بهما امتنع عليها الخروج سوا خافت الفوات او لا فاذا انقضت العدة اتمت عمرتها او حجها ان بقي وقته والا تحللت بافعال عمرة ولزمها القضا ودم الفوات ويكتري الحاكم من مال مطلق الذي لا مسكن له مسكنا للعدة لتعذر فيه ان فقد متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم فان اذن لها الحاكم ان تقترض على

زوجها

زوجها او تكتري المسكن من مالها جاز وتزوج به فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظر فان قدرت على استيذانه او لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان قدرت واشهد ترجعت

فصل في الاستبرا وهو بالمد لغة طلب البراة وشرعا تربص المملوكة الامة مدة بسبب حدوث ملك اليمين او زواله او حدوث حل كالمكاتبة والمرتدة لمعرفة براة الرحم او للتعبد وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على الذي قبله وموضعه هنا انسب وخص هذا بهذا الاسم لانه قد يرتاب قل ما يدل على براة الرحم من غير بكر وقد يوجد وخص التربص بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقا من العدد والاصل في الباب ما سيأتي من الادلة **ومن استبرئت** اي حرمت **لم** **ملكا مة** ولو من لا يمكن جماعه كالصبي والمجبوب ولو مستبرأة قبل ملكه بشرا او ارث او هبة او رد بعيب او اقالة او تحالف او قبول وصية او سبي او نحو ذلك **حرم عليه** فيما عدا المسبية **الاستمتاع بها** بكل نوع من انواعه حتى النظر بشهوة **حتى يستبرئها** بما سيأتي لاحتمال حملها اما المسبية التي وقعت في سهمه من الغنيمة فيحل له منها غير وطي من انواع الاستمتاعات لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا اوطاس الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وقاس الشافعي رضي الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك واخذ من الاطلاق في المسبية انه لا فرق بين البكر وغيرها والحق من لم تحض او يئست بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما سيأتي ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال وقعت في سهمي جارية من سهم